الفصل الثالث: أسباب الفساد وآثاره

إنّ تحديد أسباب الفساد يساعد كثيراً على وضع الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة الخطيرة، وفي الواقع إنّ معالجة الأسباب أنجح وأسهل وأفضل من معالجة حالات الفساد بعد وقوعها، فالوقاية خير من العلاج لتفادي الآثار السلبية المختلفة للفساد على مختلف مظاهر حياة الأفراد والمجتمعات، إذ أنّ الآثار السلبية للفساد تعطي الفرصة الكاملة لتوضيح مدى خطورة الظاهرة، والتي إذا ما إنتشرت في مجتمع ألقت بضلالها وثقلها على تطوره، ممّا يؤدي إلى إستنفاذ الموارد وإختلالات في البنى الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية في أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والقانونية والصحية والتعليمية والأخلاقية والسياسية والأمنية وغيرها.

أولا: أسباب الفساد

إنّ أسباب الفساد تتعدد كما هو الحال في صوره وأنماطه، وقد يجتمع أكثر من سبب في صورة واحدة، وقد يكون سبب واحد لأكثر من نوع أو صورة، وقد يكون هناك ترابط بين السبب والصورة وقد لا يكون، وقد ترتبط أسباب الفساد مع صوره وأنواعه وقد تنفصل، حيث أنه لا يشترط أن يكون للفساد في المجال السياسي أسباباً سياسية فقط، أو للفساد في المجالات الإقتصادية المختلفة أسباباً إقتصادية فقط، وهكذا فقد تكون أسباب الفساد سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية ودينية وغيرها، وهي متداخلة بالنسبة لأنماط الفساد في مختلف مجالات الحياة المجتمعية.

– **الأسباب الإجتماعية**: ويمكن ذكر أهم الأسباب أو العوامل الإجتماعية للفساد على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

- القيم الفاسدة السائدة في المجتمع، حيث يكون هناك تبرير مزدوج لكثير من الممارسات الفاسدة بدون وعي أو بوعي محدود، وأصل هذه القيم هو الموروث من الأمثال والحكايات التي يتم تداولها كمسلمات بدون تفحص ومناقشة واعية لمضامينها وخطورة إعتمادها في إتخاذ قرارات هامة أحياناً.
- شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، وتحول الفساد إلى قاعدة عامة يومية بين الأفراد أو في الإدارات العمومية ومنظمات الأعمال.
- فقدان الحراك الإجتماعي وجمود التفكير والتحجر، وعدم قبول التغيير وضيق الأفق والإنعزال، وقلة حركة الأفراد بالسفر متمسكين بالسذاجة والخوف ومحدودية التفكير.
- زيادة أعداد السكان وشح الموارد وإستنزافها وعدم تجديدها وتنميتها.
- التمسك بقيم قبائلية وعشائرية سلبية، وهذا قد يعيق العمل الإداري في كثير من الأحيان، ويساعد على تفشي الفساد في شكل وساطات ومحسوبيات ومحاباة وغيرها من المظاهر.
- التعصب الطائفي والجهوي والديني، وهذا يفقد المنظمات والمجتمع القدرة على الإستفادة من الطاقات والكوادر البشرية بغض النظر عن إنتماءاتها الطائفية والدينية وجهاتها، ويشكل مدخلاً للتوظيف غير العادل الذي يقوم على أسس غير صحيحة.
- شيوع مظاهر الترف لدى شرائح معينة تقود إلى تغيير في القيم والعادات الإجتماعية، وظهور عادات إستهلاكية جديدة ومظاهر الإنفاق الزائد.
- شعور بعض فئات المجتمع بالغبن والظلم وعدم المساواة.
- ضعف الوازع الديني ووسائل الضبط الإجتماعي من قيم ورأي عام وسيادة القانون.
- تأثر أفراد المجتمع بالتقنيات الحديثة وإساءة إستخدامها في تحقيق مكاسب خاصة مخالفة للقوانين والأنظمة.

- سيادة النزعة الفردية والأنانية والتحرر من الضوابط الإجتماعية كنتيجة للتغيير.
- ضعف التنشئة الأسرية والتعليمية...ألخ.

- **الأسباب الثقافية**: تلعب البيئة الثقافية الدور الرئيسي في تجذر ونمو ممارسات الفساد، ويمكن توضيح ذلك على سبيل الذكر لا الحصر من خلال ما يلي:
  - الأعراف والتقاليد السائدة مثل المحسوبية والتحيز والمحاباة للأهل والأقارب والأصدقاء سواءاً كانوا أصحاب حقوق أم لا، وحب المظاهر والتقليد المتوارث، وثقافة العيب في ممارسة وإمتهان بعض الأعمال، والتلذذ بممارسة السطوة والنفوذ على الضعفاء وغيرها.
  - دور الصحافة والإعلام في بناء قيم ثقافية إيجابية أو عكس ذلك.
  - دور المؤسسات التربوية والتعليمية، حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في بناء الأجيال، وبالتالي فإنها تسهم سلباً وإيجاباً في خلق ثقافة الفساد.
  - دور المؤسسة الدينية، حيث ينظر الأفراد دوماً إلى المؤسسة الدينية على أنها حالة من العدالة والنزاهة والقدسية، فإذا ما مارس أعضاؤها سلوكاً غير مقبولاً وبرر ذلك بأساليب وطرق شتى، فإنه يفتح آفاقاً لممارسات فاسدة في إطار التقليد أو القدرة على التبرير.
- **الأسباب السياسية**: ويمكن ذكر أهم الأسباب أو العوامل السياسية للفساد على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:
  - ضعف المواطنة السياسية وتفشي الأمية بين المنتخبين،
  - إرتباط الإدارة بالأحزاب السياسية وخاصة الأحزاب الحاكمة،
  - المبالغ المالية التي تترتب على ذمة المترشحين للمناصب السياسية،
  - فساد الحكام وأصحاب القرار وإستغلال مناصبهم السياسية وعدم مساءلتهم ومحاسبتهم،
  - الحصانة والحماية التي يتمتع بها السياسيون وصناع القرار،
  - عدم إستقرار أنظمة الحكم وكثرة الإنقلابات،
  - تقويض وحصر الديمقراطية (الديمقراطية الناقصة التي تسلب الحريات والرأي وتضيع الحقوق)،
  - عدم إدراك القيادة السياسية لأهمية إصدار التشريعات التي تغلق منافذ الفساد،
  - أو تعطيلها لتلك التشريعات وعدم الجدية في تطبيقها،
  - أو تعديل تلك التشريعات لفتح منافذ الفساد،
  - أو عدم تفعيل الأجهزة الرقابية والمحاسبية للقيام بدورها،
  - أو التدخل في أحكام القضاء وعرقلة تنفيذ الأحكام،
  - أو المركزية الخانقة وعدم تفويض السلطة والصلاحيات،
  - أو عدم الفصل والتداخل بين السلطات.
- **الأسباب الإقتصادية**: هناك عدة عوامل إقتصادية تدفع بإتجاه الفساد أهمها:

- تعطيل آليات السوق وتدخل الدولة بشكل كبير ممّا يشل المبادرات الفردية والخاصة في المساهمة في بناء الإقتصاد ومعالجة المشكلات والإختلالات الإقتصادية.
- عدم فعّالية نظم الرقابة الإقتصادية والمالية في المؤسسات، وبالتالي قد تكون سبباً في الفساد بل وقد تدعم التغطية المستمرة للفاسدين وتوفر لهم الحماية.
- سيطرة الدولة على الإقتصاد أو إحتكار عدد محدود من المؤسسات لمعظم القطاع الإقتصادي، وحماية هذه المؤسسات من المنافسة في شكل تخفيضات ضريبية وجمركية، وخلق أسواق لها في شكل حصص قد يؤدي إلى تشجيع هذه المؤسسات ومسؤوليها على ممارسة الفساد.
- سوء الظروف المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة وعدم كفاية نظم التغيير المعتمدة من قبل الأجهزة الإدارية.
- إنتشار البطالة بمعدلات كبيرة بنوعيها المقنعة وغير المقنعة وإستمراريتها في مجتمع معين قد يساعد في إزدياد الفساد في قطاع الأعمال أو القطاع العام.
- إنخفاض الأجور وضعف المرتبات بشكل عام.
- تدهور قيمة العملة بسبب التضخم ممّا يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للموظفين، وبالتالي فإنهم يسعون إلى تأمين متطلبات العيش عن طريق أساليب غير مشروعة وإستغلال مناصبهم ووظائفهم.
- محدودية فرص الإستثمار والتهافت على شراء الوظائف ودفع الرشاوي لتأمينها ممّا يكون سبباً في شيوع حالات الفساد في المجتمع.
- إنخفاض أسعار بعض السلع المدعومة في السوق مقارنة بأسعارها الحقيقية ممّا يشجع على السمسرة فيها، ودفع رشاوي مقابل الحصول عليها مثل الأعلاف، وقد يكون ذلك سبباً في تهريبها عبر الحدود.
- التفاوت الإقتصادي بين الطبقات والفئات الإجتماعية.
- عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص وتداخل الحدود والعمالة والتمويل.
- عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.
- إنتشار الفقر والعوز بين المواطنين.

كما أنّ هناك أسباب أخرى نذكر منها:

- إنتشار أنماط جديدة من الإستهلاك لم تكن موجودة من قبل كنيتجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، وتحرير التجارة العالمية ونفاذ السلع والخدمات التي لم تكن موجودة من قبل في الأسواق، وتطلّع العديد من الفئات لإقتنائها، وفي ظل محدودية دخلهم فليس لهم من وسيلة لتحقيق ذلك إلاّ الرشوة .
- حصول العديد من الفئات في بعض الوظائف على دخول إضافية دون معيار واضح يحكمها أو مقابل عمل حقيقي لها، وذلك تحت مسميات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشرعية، فقد أدى تمتع تلك الفئات بالدخول الإضافية وحرمان فئات أخرى واسعة منها إلى أن تقبل الفئات الأخيرة على فكرة الرشوة أو تبريرها أمام نفسها.
- الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها الشعوب والمجتمعات بسبب الحروب والكوارث تؤدي إلى قلة عرض السلع والمواد مع تزايد الطلب عليها، وما يتبعه ذلك من ظهور للسوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في ظل الظروف الإستثنائية، كما أنّ ظهور السوق السوداء وما يرافقها من تهريب وإتجار

بالممنوعات وتبادل العملات الأجنبية وتزويرها، وتفشي الغش والتحايل والرشوة يضعف تحت وطأتها العديد من الأمناء والمخلصين والنزهاء، ولا ينجوا منها إلاّ قلة فيصمدوا أو يجدوا مخرجاً فيهاجروا.

- رغبة بعض الدول في التوسع وإقامة البنى الأساسية بالرغم من قلة الموارد المالية والثروات الطبيعية، ممّا قد يؤدي بها إلى الإعتماد على المنح والمساعدات وتراكم الديون الخارجية، فتجعلها عرضة لتدخل أطراف خارجية في سياساتها الإقتصادية والإجتماعية، والتي تعتبر أهم عوامل مشكلة الفساد، والتي كان من إحدى سماتها ضعف الأداء الإقتصادي للعديد من مؤسسات القطاع العام، وتفشي أشكال الفساد الإقتصادي بإنتهاج سياسات إقتصادية ومالية غير ملائمة لم تكن تهدف إلى تنمية الإمكانات الإقتصادية وإنّما شجعت على نمو التجارة الخارجية والإستيراد، وتراكم الديون الخارجية والإعتماد على المنح والقروض من الهيئات الدولية التي تستغل في أغراض أخرى ليست للأغراض التنموية التي منحت من أجلها الأموال، كما أنّ نسبة كبيرة من الموارد المالية التي تقدم كإعانات من قبل الدول والهيئات المانحة قد تذهب لحساب ومنافع النخبة الحاكمة في البلدان النامية.
- كما أنّ سياسة دعم السلع وتحديد الأسعار بهدف تخفيض تكاليف المعيشة، قد تؤدي من زاوية أخرى إلى إعاقة وتأثر النمو والإنتاج في القطاع الخاص، حيث تشجع على توسيع السوق غير الرسمي، وتساهم في ظهور طبقة فاسدة من وسطاء طفيليين مستفيدة بتواطؤ الشركات الأجنبية في العقود والمناقصات وفي الإستيراد والإحتياجات الأساسية للإنتاج، وتوجيه سياسة الإئتمان لصالح هذه الأطراف.
- كما أنّ من العوامل الإقتصادية المؤدية إلى ظهور الفساد التحول السياسي والإقتصادي دون تهيئة القواعد الإقتصادية والإجتماعية لهذا التحول، والتوسع في سياسة الإقراض المصرفي دون ضوابط، حتى تضخمت مديونيات القطاع الخاص والأفراد وعجزهم عن سداد ديونهم، والحمى الإستهلاكية وزيادة الدعاية الإعلانية، وتخلي الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة خاصة في مجال التعليم والصحة، وإنتشار التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة، وما تشكله من ضغوط على ميزانية الأسر، وإنخفاض الأجور الحكومية، حيث هناك علاقة عكسية بين معدلات الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي، والتناقض الواضح في مطالبة المؤسسات الدولية بضرورة أن تقوم الدولة بمكافحة الفساد والقضاء على الفقر وبين مسألة تحجيم دورها إقتصاديا.
- عدم مراعاة السياسات الإقتصادية لتحقيق التوازن والعدالة في توزيع الموارد الإقتصادية على السكان، فتؤدي إلى إختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، ممّا يمكن الأغنياء من إستغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين وتوريطهم لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة، والتحول السريع نحو القطاع الخاص، وبيع المؤسسات والمرافق العمومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية، ممّا يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها.

- **الأسباب القانونية والتشريعية**: قد تأتي الأسباب القانونية والتشريعية المؤدية للفساد عبر:

- وجود ثغرات في القوانين والنظم والتعليمات، ينفذ من خلالها الفاسدون، وعدم وجود مبادرات لمعالجتها أو تنبيه المسؤولين إلى الأضرار التي تنجم عنها، هذا بالإضافة إلى الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيراتها تبعاً للأطراف والجهات التي تطبق في حقها، وهذا بدوره يؤدي إلى الإجتهادات الذاتية للموظفين لتفسير القوانين والأنظمة والتعليمات كل حسب إجتهاده وطرقه ومعرفته ومستواه التعليمي والثقافي، وأهدافه وأهوائه وغيرها.

- إصدار القرارات المخالفة للّوائح المنظمة للعمل عن جهل بالتشريعات ونقص الخبرة والممارسة، أو إصدار قرارات تسلطية حسب مزاج متخذها ومصالحه، كما قد تكون الأنظمة والتشريعات قديمة وضعيفة لم تعد تتجاوب ومتطلبات التنمية، أو أنها قائمة على أسس غير واضحة، أو قد تكون محدودة في الأنشطة وتوزيع المسؤوليات، أو تحتوي على نوع من الفوضى والعشوائية سواءاً في الأساليب المستخدمة أو في تفسير نصوصها.
- عدم التوازن التشريعي في مجال سلطات الإدارة، والذي يكمن في تنوع التشريعات الفرعية وعدم توحيدها رغم أنّ مصدرها القانوني واحد، وكذلك إحتواء بعض التشريعات الفرعية على منح سلطات تقديرية واسعة في التوظيف والمالية، ممّا يسهل إنفراد المسؤول الإداري وإتخاذه لقرارات ملتوية مدعومة بنصوص لا تقوم على شرعية قانونية، بل على قرارات هو أصدرها وتشريعات فرعية مخالفة أصلاً لنصوص القانون، وكذلك إحتواء بعض التشريعات الفرعية على نصوص إجتهادية لتحقيق مصالح خاصة للقيادة الإدارية، أو تحتوي على نصوص لائحية ركيكة وهزيلة لم توظف بالإتجاه الصحيح وتسمح بالتلاعب والمزاجية الإدارية، وما يزيد من خطورتها وفوضويتها أنها وضعت من قبل أشخاص غير قانونيين.
- عدم الإلتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وطغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى، الأمر الذي يخل بمبدأ الرقابة المتبادلة بينها.
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتلاحق مرتكبيه، كما أنّ وجود نصوص صارمة لا تكف إذا لم تطبق كما ينبغي من القضاة نتيجة لضغوط سياسية، أو تطبق بشكل إنتقائي على البعض ولا تطبق على البعض الآخر، كما أنّ إعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم، وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة يعتبر سبباً في إنتشار الفساد، من خلال بقاء مرتكبيه أحراراً طلقاء دون عقاب، وقيام بعض المتورطين فيه بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم مقابل ما يقدم لهم من مبالغ مالية كبيرة وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بطرق مشروعة، وقيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل مبالغ مالية، ويتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها.
- **الأسباب الإدارية والتنظيمية:** ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:
  - ضعف الإدارة وسوء التنظيم
  - عدم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بدقة وتداخلها،
  - ضعف الرقاقة الإدارية وعدم فعّالية آلياتها،
  - كثرة القيود والإجراءات وتعقدها،
  - تمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري، وقصور ومحدودية التفويض للمستويات الدنيا،
  - تحول الجهاز الإداري والعاملين فيه إلى عملاء لأصحاب السلطة والنفوذ،
  - ثقافة المنظمة السلبية (ترتبط ثقافة المنظمة بالقيم والعادات والتقاليد والرموز وأنظمة الإتصال والحوافز والتعويضات وأنظمة العمل وغيرها داخل المنظمة، وإنّ عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وإيجابية تؤدي إلى إلتزام كبير، والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية قد يكون سبباً لممارسات فاسدة، حيث أنّ غياب هذه الثقافة التنظيمية غالباً ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد في المنظمة،
  - إنعدام الكفاءة في شاغل المنصب.

- ضعف النظام الرقابي والعقابي
- غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الإجراءات.

كما وتكمن هناك بعض الأسباب الخارجية للفساد نذكر منها

- نشاط الشركات المتعددة الجنسيات
- إنتشار شبكات الجريمة المنظمة
- المساعدات والقروض الخارجية.

ثانيا: آثار الفساد

تعبر كلمة الفساد عادة عن الأضرار التي تلحق بالأفراد والمجتمعات، وعلى الرغم من ذلك فإنّ هناك من يحاول تبرير الفساد حيث يسمونه فساداً منتجاً، ويشير هذا التفسير الإيجابي لظاهرة الفساد إلى القوة التي يتمتع بها أصحاب النفوذ في إسكات الأصوات المنددة له، سواءاً بالإغراء أو بالتهديد، والحقيقة أنه يترتب على ممارسات الفساد تكاليف كبيرة تمس جميع مجالات الحياة، السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها.

- **الآثار الإقتصادية للفساد:** من جملة الآثار الإقتصادية للفساد نذكر ما يلي:
- **عرقلة مسيرة التنمية الإقتصادية:** (يمكن الإشارة إلى التنمية الاقتصادية على أنها العمليات المختلفة الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية وإجتماعية وسياسة وثقافية، يتحقق بموجبها للأغلبية من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة، والتي تقل في ظلها عدم المساواة وتقل بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والأمراض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار الوطن ومستقبله)، إنّ الزيادة المستمرة في صور وحالات الفساد يقوض بشكل كبير بعض أهم الشروط الأساسية للتنمية التي تتطلبها المجتمعات، وقد يصل إلى الحد الذي يصبح الفساد معوقاً لمسيرة التنمية بشقيها الإجتماعي والإقتصادي، فيؤدي إلى الإستنزاف المتزايد لموارد التنمية، والتي هي بطبيعتها نادرة ندرة نسبية، والتي يكون المجتمع في أمس الحاجة إليها، وعادة ما تضطر الحكومات إلى تحويل حصص متزايدة من دخولها إلى أنظمة منع ومحاربة ومكافحة الفساد لديها، هذه الموارد كان من الممكن بإستثمارها أن تكون عاملاً دافعاً لعملية التنمية الإقتصادية، كما يؤدي الفساد إلى إرتفاع نسب البطالة، وإرتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة الشعور بعدم الأمان الإجتماعي، كما أنّ قصور الموارد المالية المتاحة للدولة كنتيجة للتهرب الضريبي والجمركي يعتبر عقبة رئيسية في سبيل إستخدام إيرادات الدولة على نطاق واسع في عمليات التنمية.
- **يؤدي الفساد إلى تخفيض النمو الإقتصادي:** (يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك فهو يعني بشكل عام زيادة الدخل لدولة معينة، ويقاس باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها)، ويؤدي الفساد إلى تخفيض النمو الإقتصادي من خلال تخفيض معدلات الإستثمار، ويؤثر الفساد على النمو الإقتصادي كذلك من خلال تشويه بنية الإنفاق الحكومي، إذ أنّ مشاريع الإستثمار في القطاع العام تهيئ الفرص الثمينة للمسؤول الحكومي في الحصول على الرشوة الضخمة، لذا فإنّ الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها وإخفائها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق، كما يؤثر الفساد على النمو الإقتصادي من خلال تفاقم وعجز الموازنة العامة، إذ يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة، وذلك من خلال التهرب الضريبي والجمركي غير المشروع، أو الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية غير مبررة، كما يزيد من تكلفة بناء

وتشغيل المشروعات العامة من خلال الرشاوي المدفوعة والغش في جودة المواد والسرقات، كما يقود الفساد إلى ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعياتها، وذلك عندما يتم إرساء العقود والمناقصات بصورة فاسدة، كما يؤدي الفساد إلى تشويه الأسواق وسوء تخصيص الموارد، ويحدث ذلك عن طريق تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح آليات السوق، ممّا يفقد الدولة سيطرتها الرقابية على البنوك والأسواق المالية وغيرها.

- يؤدي الفساد إلى زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل.
- يساهم الفساد في التخلف الإقتصادي.
- يؤدي الفساد إلى زيادة معدلات التضخم.

وتنعكس الآثار السلبية السابقة على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ممّا يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات مقومة بالعملة الوطنية وإنخفاض معدل زيادة الصادرات بعد إرتفاع تكلفتها نتيجة لإنخفاض قيمة العملة الوطنية وخاصة في ظل ضعف قدرتها التنافسية، ممّا يؤدي إلى عجز الميزان التجاري للدولة، وقد يؤدي ذلك إلى إرتفاع المديونية الخارجية والفوائد المترتبة عليها، ويترتب على إنخفاض قيمة العملة الوطنية ضعف قدرتها الشرائية، ممّا يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وغلاء الأسعار، وإنخفاض الدخول الحقيقية بصفة عامة.

- **الآثار الإجتماعية والثقافية للفساد:** ومن جملة هذه الآثار نذكر ما يلي:
  - تؤدي ممارسات الفساد إلى إفساد السلوك الأخلاقي للأفراد
  - تؤدي ممارسات الفساد إلى إنهيار أخلاقيات العمل الوظيفية.
  - يؤدي الفساد إلى إحداث خلل في القيم الإجتماعية والثقافية ومنظومة المبادئ السامية العليا في المجتمع.
  - يؤدي الفساد إلى الإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية والمساواة وسوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد.
  - يؤدي الفساد إلى المساس بالأمن وبالصحة العامة.
  - يؤدي الفساد إلى إشاعة ثقافة الفساد.
  - يؤدي الفساد إلى تعميق وإنتشار حالات الجهل في المجتمع.
- **الآثار السياسية والأمنية للفساد:** ومن جملة هذه الآثار نذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي:
  - يؤدي الفساد إلى عدم الإستقرار السياسي وظهور بوادر الصراع السياسي بين النخب السياسية سواءاً كانت أفراد أو أحزاب، وإنتشار حالات السيطرة على الحكم بوسائل غير مشروعة كالقوة وإستعمال العنف وتدمير مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وغيرها، وتحويلها إلى مجرد واجهات سياسية للحزب الحاكم،
  - يقود الفساد إلى إضعاف المشاركة السياسية نتيجة لفقدان الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة، وهذا ما قد يتيح الفرصة أكثر لممارسة أنماط الفساد وإنتشارها، ويؤثر على إجراءات سير العملية الإنتخابية وعلى نزاهة نتائج الإنتخابات، ممّا يتيح الفرصة لوصول عناصر فاسدة إلى الحكم والمجالس النيابية والولائية والبلدية، والجمعيات المهنية والتعاونية وغيرها،
  - يؤدي الفساد إلى إنهيار الشرعية في الدولة، فالمحافظة على سيادة القانون تقتضي معاقبة المفسدين مهما كانت مواقعهم، وإذا كانت القوانين لا تطبق على كافة الأشخاص وبنفس المستوى، ولا تصل بأحكامها إلى كبار المفسدين والمرتشين، ولا تطبق إلاّ على الضعفاء فإنّ ذلك يعني إنهيار الشرعية في الدولة،
  - يؤدي الفساد إلى كثرة الإنقلابات السياسات، والقضاء على الديمقراطية إن كانت موجودة أصلا،

- يؤدي الفساد إلى فقدان الثقة بالحكومة وزوال هيبة الحكم في نفوس المواطنين، وزرع القنوط واليأس لدى الرأي العام، وقد يفقد المواطن ثقته بنفسه وينعدم لديه الأمل في الإصلاح، ممّا يشجع الكثير على عدم مقاومة الفساد فيزداد إنتشاراً، الأمر الذي يصبح معه المجتمع عرضة للتخلف والإنهيار،
- يؤدي الفساد إلى خلق مستوى آخر للسلطة مواز للمستوى الرسمي لها، فتنشأ مراكز قوى وقرار ومؤسسات خارج السلطة الشرعية ومؤسساتها، ممّ يضعف السلطة الرسمية ويؤدي بالتالي إلى الإنحراف عن الهدف العام وإستبداله بتحقيق أهداف شخصية بدلاً من الحرص على تحقيق الأهداف والمصلحة العامة للجميع،
- يؤدي الفساد في حالة إستشرائه في الجهاز الإداري للدولة إلى أنّ القواعد الرسمية في المعاملات تصبح نادرة التطبيق، لتحل محلها القواعد غير الرسمية القائمة على الممارسات الفاسدة لتأدية الموظف لواجبه، فتتعطل القوانين وتنتهك اللّوائح، وتصبح الخدمة العامة التي تقدمها الدولة قاصرة على القادرين من أفراد المجتمع، وهذا ما يفسد العلاقة بين الدولة وأفراد المجتمع، ويحطّ من هيبة الدولة وموظفيها وإحترامهم، وتبرز الأزمات والنزاعات السياسية داخل المجتمع،
- يؤدي الفساد إلى فقدان وإفتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين في صنع وإتخاذ القرارات المصيرية،
- يؤدي الفساد إلى إضعاف الحكومة من الداخل والخارج،
- يؤدي الفساد إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة،
- يؤثر الفساد على مدى تمتع النظام بالديمقراطية، وقدرته على إحترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة، وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام وغيرها.
- يؤدي الفساد إلى النيل من سيادة الدولة والتدخل في شؤونها وخصوصياتها،
- يؤدي الفساد إلى ظهور جماعات الجريمة المنظمة وعصابات الإجرام والمنظمات الإرهابية والمتطرفة، فيؤدي ذلك إلى حالة من اللّأمن وعدم الشعور بالطمأنينة، وإلى إشتداد الفقر وهروب رؤوس الأموال وفرص الإستثمار، وإلى زيادة الفجوة الطبقية التي تؤدي إلى الصراعات بين الطبقات، وإلى الإنفلات الأمني والإضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية وغيرها،
- يؤدي الفساد إلى تنشيط عصابات الجريمة المنظمة، من خلال سيطرتها على المواقع والوظائف المحورية في الدولة، وهكذا تستطيع أن تستمر وتدعم أنشطتها، وتتمكن من إختراق أجهزة الدولة والوصول إلى أعلى المراتب والتأثير فيها عن طريق آليات الفساد.